المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد 83/شهر كانون الاول/سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/10/1
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.9

اثر الانفاق الحكومي على التعليم لعينه من البلدان العربية المحددة للمدة (2002-2012)

The impact of government spending on education for a sample of Arab countries for the specified period 2012-2002

م .م عامر خضر حسين عواد
Amer Khader Hussein Awad
amer.bap982@...omosul.edu.iq
م .م زياد خلف حضيري ارحيل
Ziad Khalaf Hadhiri Arhil
zyadalarhyl@gmail.com
مديرية تربية نينوى/وزارة التربية

الكلمات الرئيسية: التعليم، رأس المال البشري، الانفاق الحكومي.
Keywords: Education, Human capital, Government spending.

المستخلص:
يسعى البحث الى استعراض مفصل لتطور الانفاق الحكومي على التعليم لعينة من الدول العربية وهي(السعودية ومصر وقطر)ولسلسلة زمنية امتدت للمدة(2002-2012)، حيث يعد الانفاق الحكومي على التعليم جزءاً كبيراً من الاستثمار في البلدان مما يؤدي الى تحسين رأس المال البشري المتمثل بالتعليم مستخدمةً البيانات الجدولية والجداول والاشكال البيانية الذي يتكون من نموذجين اهتم الاول الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق والثاني الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وقد اظهرت النتائج الى عدم المعنوية في كلا من السعودية ومصر وقد معنويه في دولة قطر وهو ما يعكس الى ضعف وتذبذب الانفاق على التعليم في كلا الدولتين في السنوات المحددة ويختم البحث بجمله من الاستنتاجات والتوصيات.

Abstract:
The research seeks to review in detail the development of government spending on education for a sample of Arab countries(Saudi Arabia, Egypt and Qatar) and for a time series extending over the period(2002-2012), as government spending on education is a large part of investment in countries, which leads to improving human capital represented by education using tabular data, tables and charts that consist of two models, the first of which focused on spending on education as a percentage of total spending and the second on spending on education as a percentage of the gross domestic product. The results showed that there was no significance in both Saudi Arabia and Egypt and that there was significance in the State of Qatar, which reflects the weakness and fluctuation of spending on education in both countries in the specified years. The research concludes with a set of conclusions and recommendations.

المقدمة :

تشير الادبيات الاقتصادية والنظرية ان الانفاق الحكومي له دورا حيوياً في تحسن نوعية التعليم كما يمثل التعليم دورا كبيراً في المجالات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، وهنا لابد ان يكون دور الدولة في تنشيط هذه الطاقات وزيادة المعرفة من خلال الانفاق على التعليم والذي يحقق الجزء الكبير من اهداف الدولة ومن اهمها النمو الاقتصادي والعائد الذي يحصل على مستوى الفرد والمجتمع. كما تعتبر دراسة العلاقة بين الانفاق على التعليم ذات اهمية كبيرة لان توفير الاموال من قبل الحكومات يعتبر محددا مهما في مدى مساهمة الانفاق على التعليم ومحددا مهما في تطوير وتوسيع التعليم، فضلاً على التباينات

الكبيرة بين حجم الانفاق على التعليم والتي تعكس مدى اهتمام الحكومات بهذا النوع الحيوي من الانفاق وبذلك تترك اثارا متباينة على النمو الاقتصادي في البلدان المختارة ضمن سلسله زمنيه امتدت بين(2012-2002).

أهمية البحث: تمثل اهمية البحث من خلال دراسة احد المواضيع الحيوية والمهمة وهو الانفاق الحكومي على التعليم الذي يعد احد عناصر تكوين راس المال البشري الذي يعتبر الجزء الاكبر في تحسين نوعيه الاقتصاد في البلد المحدد، وعلى ضوء هذه الاهمية جاء هذا البحث لا ثبات مدى مساهمة الانفاق الحكومي على التعليم في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تمثل مشكلة البحث ان الانفاق على التعليم لعدد من الدول قد لا تظهر نتائجه على المدى القريب في التأثير على النمو الاقتصادي ولاكن تظهر نتائج التأثير على المدى البعيد، فضلا عن ذلك ان العديد من الدول تتباين في حجم الانفاق على التعليم فضلا عن محدودية مواردها والتقلبات التي تمر بها الموازنة العامة(الايرادات). السؤال المثير للجدل هل الانفاق الحكومي يؤثر على التعليم.

هدف البحث: يسعى هدف البحث الى الوصول في نوع العلاقة ما بين الانفاق الحكومي والتعليم العام بمختلف مراحلة الدراسية. كذلك تحديد الاثر الذي يفرضه الانفاق الحكومي على التعليم في النمو الاقتصادي لعينة من الدول قيد البحث.

فرضية البحث: يفترض البحث ان الانفاق على التعليم يعد احد العناصر التي تساهم في نمو رأس المال البشري على المدى البعيد في الدول عينة البحث.

الاطار النظري للإنفاق الحكومي على التعليم:

توضح نظرية رأس المال البشري ان الانفاق على التعليم احد انواع الاستثمار في رأس المال البشري اذ ان الانفاق على التعليم يعد مقياسا غير مباشر لمخزون رأس المال البشري. مما يعزز كفاءة القوى العاملة وزيادة انتاجية العامل وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، والمحافظة على معدل نمو اقتصادي دائم في الآجل الطويل، نتيجة لما يوليه الانفاق على التعليم من عوائد مستقبليه متزايدة.

1.1 : **مفهوم الانفاق على التعليم**: ان الإنفاق على التعليم يعد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حسب مستوى التعليم ومصدر الأموال، أي كل الإنفاق على المؤسسات التعليمية حسب المستوى التعليمي والمصادر العامة أو الخاصة أو الدولية. يتم أخذ مستويين من التعليم في الاعتبار- التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي غير العالي على النحو المحدد في مستويات إسكد 2011من 1% إلى 4 %، والتعليم العالي كما هو محدد في مستويات إسكد من5% إلى 8%. ويعد كذلك الإنفاق السنوي لكل طالب من قبل المؤسسات التعليمية، حسب المستوى التعليمي، أي كل الإنفاق المباشر من قبل المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بعدد الطلاب المسجلين في مستوى تعليمي معين. يتم حسابه بقسمة إجمالي الإنفاق(من المصادر العامة والخاصة والدولية)على المؤسسات في كل مستوى على عدد الطلاب.(OECD,2021 ,1)ويقصد بالإنفاق على التعليم توفير الاموال اللازمة لبناء المدارس وتزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب وقرطاسيه وغيرها فضلا عن دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الادارة. مما يعني ان التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الافراد في المجتمعات الحديثة(المسيلم، 81،2002)كما تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD)الإنفاق العام على التعليم بأنه الإنفاق المباشر

على المؤسسات التعليمية فضلا عن الإعانات العامة المتصلة بالتعليم التي تمنح للأسر وتديرها المؤسسات التعليمية ويشمل الإنفاق العام الإنفاق على المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة الأخرى التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمه. ويبين هذا المؤشر الأولوية التي توليها الحكومات للتعليم فيما يتعلق بمجالات الاستثمار الأخرى.

1.2 : **اقسام الإنفاق على التعليم:** يمكن التعبير عن الانفاق على التعليم من خلال المقاييس التالية.

1- الإنفاق العام: وهو النفقات والاموال التي تدفع من موازنات الدول بصورة مباشرة (الاعرجي، 2012, 6).

2- الإنفاق الخاص: وتشمل التكاليف التي تكون ضمن القطاع الخاص(الافراد)ويقوم بتمويلها من مصادر خاصة كالقطاع العائلي ويتضمن هذا الإنفاق المصروفات الدراسية والدروس الخصوصية والادوات المكتبية والكتب الخارجية، بالإضافة الى الزي المدرسي وغيرها من المصروفات التي يتحملها القطاع العائلي الخاص كالمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي لا تهدف إلى الربح(عبدالمجيد، 2012, 20).

3- الإنفاق الجاري: وتعني النفقات المرتبطة بالسلع والخدمات المستهلكة خلال السنة الحالية الجارية و يجب تجديدها فيا اذا كانت هناك حاجة ملحة الى تمديدها إلى سنة أخرى، وتشمل الرواتب و الاجور التي يحصل عليها العاملين والمصروفات التي تنفق على السلع والخدمات وكذلك الدعم والتحويلات الجارية الأخرى مثل(كالإعانات الاجتماعية التوقيفات التقاعدية، الاتصالات، الايجارات)(عبدالمجيد، 2012, 20).

4- الانفاق الرأسمالي: وتشمل النفقات المتمثلة بالسلع والخدمات المستخدمة على فترة طويلة مثل المباني والمعدات والاثاث، وتستفيد العديد من الاجيال الطلبة من هذا الاستثمار في السلع الرأسمالية والتي تكون غير معمرة التي تستهلك في مدة قصيرة نسبيا وتؤثر مثل هذه النفقات على قدرة مؤسسات التعليم في استيعاب الطلبة(المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012, 26).

1.3 : **اسباب تزايد الانفاق على التعليم:** وتعد مسألة التزايد المستمر في النفقات التعليمية احدى المهمات الكبيرة التي تواجه العديد من الاقتصاديين المهتمين بشؤون التعليم والاقتصاد وهذا التزايد لا يقتصر على بلد دون غيره. كما اصبحت هذه النفقات تمثل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة، وقد تباين الوعي حول اهمية التعليم بين الدول المختلفة، فقد ادركت مجموعة الدول المتقدمة حقيقة التعليم واهميته، في حين لم تستطع الدول النامية ادراك هذه الحقيقة بوضوح. وقد انعكس هذا التباين على ما تنفقه المجتمعات المختلفة على اهمية التعليم(احمد، 2010, 53).

– ان زيادة الاقبال على التعليم تتطلب زيادة الإنفاق عليه لما يتطلب ذلك من توفير ابنية مدرسية ومعلمين واجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، وغالبا ما تقاس اهمية الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من موازنة الدولة من الدخل القومي(شرير، 2005, 37).

– تلعب الحكومات دوراً رئيسياً في الإنفاق على التعليم في البلدان النامية اما في البلدان المتقدمة فان دور الحكومات في الإنفاق على التعليم يقل نسبيا ويتعاظم دور القطاع الخاص الا ان دور الحكومات يضل مؤثرا في هذه البلدان (عامر، 2006, 216).

– ان الارتقاء بالتعليم يعد اهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم

عن طريق جذب المعلمين والمدرسين للعمل في المدارس الحكومية وتوفير السكن المناسب لهم ووسائل دعم الدخل اللذان يشكلان اداة مهمة من ادوات ارتقائه وزيادة عطائه، ولتلبية احتياجات المدارس من العمال المهرة والفنيين فانه يجب زيادة اعداد مراكز التدريب المهني، وان نسبة عدم عدالة توزيع الخدمات الاجتماعية ولندرة المعلمين الاكفاء في مختلف التخصصات فلا بد للحكومة من زيادة المقاعد الدراسية، وهو ما يؤدي بدوره الى ازدياد النفقات على القطاع التعليمي، الى جانب فتح فصول محو الأميه واليافعين في القرى والاحياء البعيدة كل ذلك يتطلب نفقات اكبر، وكذلك تزايد الخدمات الاجتماعية والصحية مثل الغذاء والدواء وغيرها(كبسور، 2014, 26).

– ان ازدياد معدلات الالتحاق بالتعليم تعني بالضرورة زيادة الإنفاق عليه لتوفير بنايات تحتية متمثلة في القاعات والمعامل والورش، وحتى نستطيع استيعاب هذه الزيادة يستلزم انشاء مدارس وجامعات جديدة او كليات جديدة في الجامعات الموجودة مسبقا، كما يتطلب زيادة الإنفاق على الكوادر التعليمية بزيادة اعدادهم من خلال عملية التعيين الجديد، وان زيادة اعداد الكوادر التعليمية ضرورة تتطلب زيادة الإنفاق على التدريب والتأهيل، كما ان زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم تتطلب تخصيص موارد اضافيه لامتصاص زيادة الطلب الاجتماعي الناتج عن الزيادة السكانية والوعي المجتمعي بأهمية التعليم وهذا كله بدوره سيؤدي الى زيادة النفقات الحكومية على التعليم(تيراب و المهل، 2015, 60).

– من جانب اخر تعد مجانية التعليم واحدة من اهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، فالتعليم الجيد يحتاج الى نفقات باهظة، لا يمكن الوفاء بها مع المجانية. كما ان الدول مهما كانت متقدمة ومهما كثرت مواردها تضل غير قادرة على الوفاء بنفقات التعليم المجانية ويكون الوضع اصعب بكثير في الدول الفقيرة والنامية لأنها دول تكون فيها الموارد المخصصة للتعليم قليلة جدا(بلتاجي، 2013, 9-30).

1.4 : **تمويل الانفاق على التعليم:** يعتبر تمويل التعليم مدخلا مهما لأي نظام تعليمي ذلك لا نه من عوامل تحريك كفاءة التعليم، وتقاس مدى اهمية التعليم لأي دوله من الدول بمدى انفاقها وتمويلها عليه، لا نه يزود المجتمع بالقوى الاقتصادية الضرورية التي تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والمادية، ويمكن اجمالي مصادر التمويل على القطاع التعليمي بالاتي:

1. **التمويل الحكومي:** تأتى المخصصات الحكومية الخاصة للتعليم من نسب معينه توظف من ايرادات الدولة. وتوزع هذه النسب المرصودة من الإيرادات العامة بين القطاعات التعليمية بموجب معايير يتم الاتفاق عليها مسبقا وهي تمثل الموارد المالية التي يقدمها المجتمع ككل بمؤسساته العامة للقطاع التعليمي لسد حاجته من الموارد المالية (الدقي و نورالدين ,2015, 41).
2. **التمويل الخاص:** ويمثل ذلك التمويل ما توفره الجهات الخاصة من موارد ماليه للمؤسسات التعليمية الخاصة مثل رسوم التسجيل ومساهمة بعض المؤسسات الصناعية والتجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسات التعليمية وغيرها.
3. **مصادر التمويل الداخلية:** وهي تمثل الجهود الذاتية و التبرعات الأهلية التي تلجأ اليها الكثير من الدول التي تعجز عن توفير الاموال الكافية لتمويل التعليم، وتأخذ هذه الاموال صورا متعددة منها حث الافراد والهيئات ورجال الاعمال على التبرع للتعليم بالأموال والاجهزة التقنية الحديثة واقامة المعامل وتجهيزها او اقامة الكليات.

4. **مصـــادر التمويـــل الخارجيـــة:** هناك العديد من مؤسسات التعليم تحصل على بعض مواردها المالية من مصادر تمويل خارجية سواء كانت قروض او هبات اجنبية تقدمها بعض الحكومات والمنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية او منح دراسية(عامر،2006, 14و15-19)

1.5: **اهمية التعليم الاقتصادية:** للتعليم دورا هاما في تنمية رأس المال البشري الذي يمثل التقدم التكنولوجي و مفتاح العلمية التعليمية، ويعتبر التعليم أيضا طريقا مستداما إلى الاقتصاد والازدهار في البلد، ويكافح البطالة، ويؤكد الأساس السليم للعدالة الاجتماعية والوعي الثقافي، كما انه يرفع إنتاجية الأفراد وينتج القوى العاملة الماهرة القادرة على قيادة الاقتصاد(45 ,Mekdad,2014).

1.6: **التعليم هدفا من اهداف التنمية المستدامة:** ان هدف التنمية المستدامة الذي يمثل في ربط جدول أعمال2030في إطار عمل واحد. قد يختلف هدف التنمية المستدامة وأولويات التعليم للجميع في المجال التعليمي. وقد وقّع ممثلوا الجمعية العالمية للتعليم عن إعلان إنشيون في المنتدى العالمي للتعليم الذي انعقد بمدينة إنشيون، وهو الإعلان الذي يتبنى هدف التنمية المستدامة المقترح كهدف تعليم عالمي منفرد في جمهورية كوريا الجنوبية، في شهر مايو/أيار عام 2015 والذي يُلزم الدول بضمان التعليم الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع .يضع هدف التنمية المستدامة(الرابع)نموذجًا حيث يمكن للتعلم بكافة أشكاله وصيغه، أن يمتلك من خلاله القوة للتأثير في اختيارات الأفراد لبناء مجتمعات أكثر شمولية واستدامة. بما يتضمن التعليم الشامل والمتكافئ ويعزز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع حيث تكون الغاية من ذلك هي(اليونسكو, 2016, 7):

1- بحلول الفترة في عام 2030، ان كافة النساء والرجال يضمن تكافؤ فرص في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي.

2- بحلول الفترة في عام2030، يمكن الانهاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان الوصول لكافة مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات المستضعفة، بما يشمل الأشخاص من ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين والأطفال.

الاطار التطبيقي للعلاقة بـين الانفـاق الحكـومي والتعلـيم: ان الانفاق على التعليم يودي لمواجهة المشاكل التي تعاني منها مؤسسات التعليم بمستوياته المختلفة وقد يكون ذلك الانفاق كنسبة اجمالي الانفاق ونسبة من الناتج المحلي الاجمالي ويمكن معرفة هذا الانفاق من خلال تلك الدراسة لعينه من الدول وهي.

2.1: **حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في السعودية:** يتضمن من الجدول(1)يعد تطور الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق الإجمالي ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة(2002-2012). وقد تكون البيانات الإحصائية ثابتة في المستويات السنوية للإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق وقد بلغت اعلى نسبة في عام 2002 قدرت بـ (21.6 %). ثم استقرت النسبة في السنوات اللاحقة بحدود(17 %)وسبب ارتفاع الانفاق على التعليم في السعودية يرجع الى عدم السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في تقديم الخدمات التعليمية وحرص الدولة على تقديمها لجميع طلابها في كافة المناطق .كما يتضح كذلك من الجدول ان الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد شهد ايضا استقرار خلال سنوات الدراسة اذ بلغت سنة 2002(7.2 %)ثم تنخفض في سنة 2003 فبلغت(6.7 %)وفي سنة 2009 تشهد ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغت(8.3)وهذا الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي على التعليم يشير الى زيادة الالتحاق وزيادة بناء المنشآت المدرسية كما ان السعودية تعطي الاولوية لقطاع التعليم وذلك من اجل جعل

تاريخ قبول النشر/2024/10/1 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.9

التعليم متاحاً للجميع ويتبين ذلك من خلال زيادة ما ترصده الدولة من ميزانية سنوية للتعليم والتي تقوم بتوفير الخدمات.

جدول(1) تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الإنفاق وكنسبة من GDP في السعودية للمدة(2002-2012). نسبة مئوية

السنوات	الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق	الإنفاق على التعليم كنسبة من GDP
2002	21.6	7.2
2003	21.1	6.7
2004	20.1	6.1
2005	17.6	5.2
2006	17.0	5.0
2007	17.8	5.8
2008	17.7	5.2
2009	19.3	8.3
2010	19.3	6.4
2011	19.3	6.4
2012	17.7	5.6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- احصاءات النقد العربي للسنوات(2011-2015), نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

وحسب ما يتضح من البيانات بان التغيرات السنوية قد تكون شبه مستقرة ومتجه الى التزايد قد تزداد وتنخفض بمقادير منخفضه وهذا ما يعني ان الانفاق الحكومي على التعليم يزداد وينخفض بنسب غير ثابتة، نلاحظ من الشكل(1)انه المرحلة(B)الذي يبين من خلاله بان خط الاتجاه العام للأنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق قد يتخذ اتجاهاً صاعداً خلال الفترة الاولى من الدراسة مما يعني ان هناك زيادة في نصيب الفرد من الانفاق على التعليم كما انه يدل على ان هناك تقدما ملحوظاً في حصة المواطن من السلع العامة، اما بالنسبة لسلوك الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي يكون عبر الزمن كما يوضح الشكل في المرحلة(D)فقد عكس اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة الاولى للدراسة ثم يرتفع بشكل ملحوظ وهذا ما يعني انه على الرغم من الارتفاع في ميزانية التعليم قد تواجه الحكومة صعوبات اهمها قلة الاسهام من القوى العاملة السعودية في التنمية.

شكل(1) الاتجاه العام لنسبة الانفاق الحكومي على التعليم الى اجمالي الانفاق والى الناتج المحلي الاجمالي في السعودية للمدة (2000-2013).

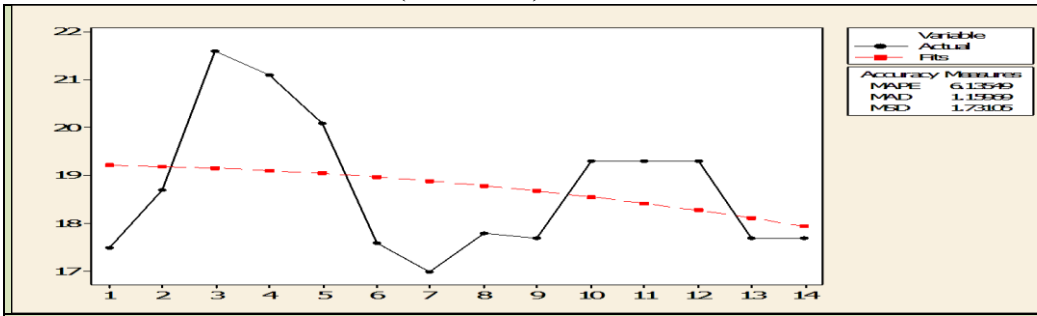

الشكل (B)الاتجاه العام للإنفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق

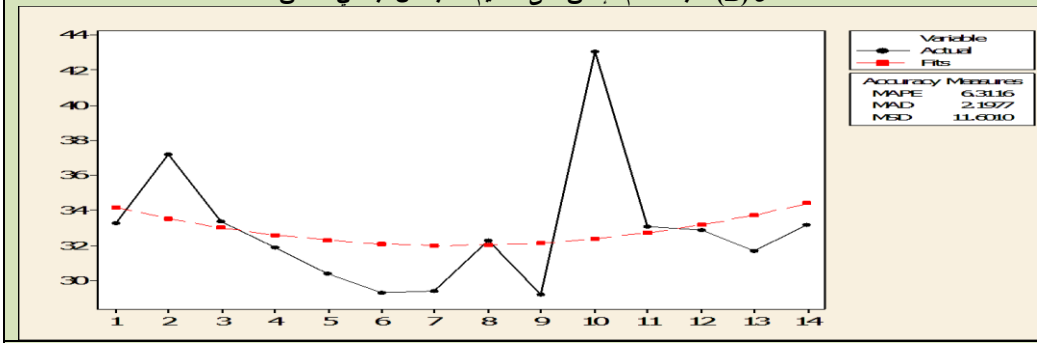

الشكل(D)الاتجاه العام للإنفاق على التعليم كنسبة من GDP

المصدر: من إعداد الباحثين

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد 83/شهر كانون الاول/سنة2024
تاريخ قبول النشر/2024/10/1 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.9

ويمكن توضيح اهم المؤشرات في الانفاق الحكومي في السعودية من خلال الجدول الاتي:

جدول(2) يوضح مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم في السعودية

الميل الحدي		المرونة الدخلية		المرونة السكانية	
المعامل	الثابت	المعامل	الثابت	المعامل	الثابت
-0.618 (0.260)	0.451 (0.575)	-0.159 (0.189)	0.071 (0.075)	0.321 (0.350)	-0.218 (0.334)
F=0.068	R^2=7%	F=0.036	R^2=4%	F=0.123	R^2=12%
D.W.=1.802		D.W.=1.790		D.W.=1.771	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Minitab.

تشير جميع المعادلات إلى عدم معنوية تأثير الناتج المحلي الإجمالي بصيغته الخطية اللوغارتمية وكذلك السكان في الإنفاق الحكومي على التعليم , وهو ما يعكس عدم الاستجابة في الإنفاق الحكومي على التعليم للناتج المحلي الإجمالي وكذلك السكان وهو ما يتنافى مع المنطق الاقتصادي من جانب ويعكس من جانب آخر عدم تأثر ذلك الإنفاق بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

2.2: الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر:

اذ يتضح من الجدول(3)بلغت(5.3%)في سنة2002، وهو يكون بشكل ايجابي بسبب التوسع الكبير في القطاع الخاص وزيادة نسب الالتحاق بالمدارس، الا انهُ شهد ثباتاً نسبياً خلال السنوات اللاحقة باستثناء سنة 2008حيث انخفض الى ادنى مستوى لهُ وبقيمة(2.8%)هذا ما يتضح من الجدول(3)الذي يمثل تطور الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة(2002-2012).

جدول(3)تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الإنفاق وكنسبة من GDP في مصر للمدة(2002-2012)

السنوات	الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق	الإنفاق على التعليم كنسبة منGDP
2002	17.8	5.3
2003	14.8	4.5
2004	14.5	4.1
2005	13.9	4.1
2006	11.5	3.7
2007	10.0	3.2
2008	8.9	2.8
2009	12.0	4.1
2010	11.9	3.6
2011	12.2	3.5
2012	10.4	3.1

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- احصاءات صندوق النقد العربي للسنوات(2011-2015)، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

وحسب ما اتضح من البيانات الواردة في الجدول(3)بان التغيرات السنوية كانت غير مستقرة وبعيدة عن الثابت، وهذا يعني ان الانفاق الحكومي على التعليم يزداد وينخفض بكميات غير ثابتة، وبتقدير الاتجاه العام لسلوك الانفاق الحكومي كنسبة من اجمالي الانفاق وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وادرجها في الشكل(2)ويتضح من الشكل في المرحلة(a)ان الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يأخذ اتجاهاً تنازلياً، ويدل ذلك تراجع في حصة المواطن من السلع العامة ثم عاد واخذ اتجاهاً تصاعدياً في الفترة ما قبل2003 ثم انخفض الى نهاية المدة. ويلاحظ من الشكل(b)ان الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يأخذ اتجاهاً تنازلياً خلال فترة الدراسة.

الشكل(2)الاتجاه العام لنسبة الانفاق الحكومي على التعليم الى اجمالي الانفاق والى الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة(2002-2012)

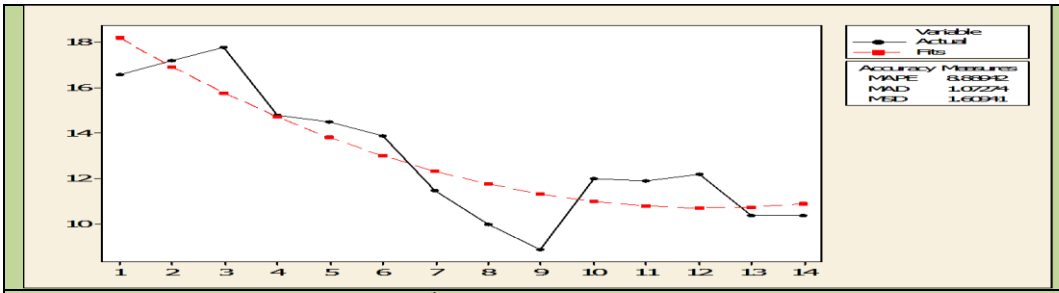

الشكل(a)الاتجاه العام للإنفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق

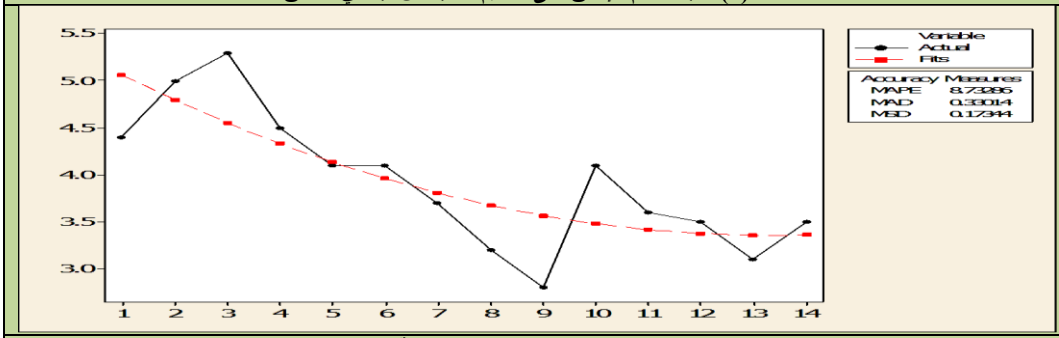

الشكل(b)الاتجاه العام للإنفاق على التعليم كنسبة من GDP

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ويمكن توضيح مؤشرات الانفاق الحكومي على التعليم في مصر من خلال الجدول الاتي:

جدول(4) يوضح مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر

الميل الحدي		المرونة الدخلية		المرونة السكانية	
المعامل	الثابت	المعامل	الثابت	المعامل	الثابت
1.228 (2.759)	1.308 (2.535)	1.539 (2.759)	1.220 (2.938)	1.813 (2.123)	0.763 (2.110)
R^2=43.2% F=7.614 D.W.=0.832		R^2=43.2% F=7.609 D.W.=0.825		R^2=31.1% F=4.506 D.W.=0.416	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Minitab

ويتضح من النتائج المعروضة في جدول(4)الاتي:

1.قد تبلغ قيمة معامل الميل الحدي للأنفاق على التعليم(1.228)، اي ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي كانت مخصصه لمواجهة الحاجات العامة وذلك عبر النفقات الحكومية على التعليم في مصر.وهو معدل مرتفع ويؤشر جملة من المسائل منها وجود علاقة وثيقة الصلة بين الانفاق الحكومي على التعليم وحجم الاقتصاد القومي وان الحكومة المصرية تجند نسبة لابأس بها من أية زيادة في الناتج المحلي الاجمالي لغرض اشباع حاجات التعليم.

2.ان قيمة معامل المرونة الداخلية اكبر من الواحد الصحيح(1.539)وهو ما يشير الى ان الزيادة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(1%)سيسبب ارتفاعاً نسبياً في الانفاق الحكومي على التعليم بمقدار(1.539%)، وهذا يعني ان درجة استجابة النفقات الحكومية على التعليم للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة اي ان النفقات الحكومية على التعليم في مصر كانت اكثر حساسية من التغيرات النسبية في الناتج المحلي الاجمالي اي انها تزداد بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومي نفسها.

3. ان قيمة(t)المحسوبة بالنسبة لمعادلة المرونة السكانية منخفضة وانها اكثر من الجدولية وهو ما يعكس معنوية التأثير في التغيرات السكانية في مقدار الانفاق الحكومي على التعليم في مصر.وبذلك فأنها حقق اعلى معدل مقارنة ببقية البلدان، وهذا ما يعني ان الانفاق الحكومي على التعليم يتأثر كثيراً بالتغيرات السكانية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد 83/شهر كانون الاول/سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/10/1
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.9

2.3: تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطر للمدة (2002-2012):

يتضمن الجدول(5)تطور الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في قطر للمدة(2002-2012)حيث ارتفعت النسبة الى مستوى قياسي قد بلغت(12.8%)خلال السنين وهذا مؤشر جيد يدل على ان قطاع التربية والتعليم حظى بأهمية متزايدة لدى الدولة عبر الزمن وخاصة خلال السنوات الاخيرة وهذا التزايد في الانفاق يساعد الوزارة في تنفيذ مشاريعها الخاصة التي من شأنها ان تسارع في تطوير العملية التربوية وزيادة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يتضح من الجدول(5)ان الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد شهد ثباتاً نسبياً خلال سنوات الدراسة اذ بلغ في سنة2002(2.9%)، ثم انخفض في سنة2007ليبلغ(1.2%)، ثم ارتفع فبلغ(3.8%)في سنة2012وهي اعلى نسبة خلال المدة و يعود سبب التذبذب هو زيادة اعداد الطلبة وزيادة مشاريع البنى التحتية لقطاع التعليم التي تسعى الدولة من خلالها لتوفير احسن ظروف التمرس.

جدول(5)تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الإنفاق وكنسبة من GDP في قطر للمدة (2002-2012) نسبة مئوية

السنوات	الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق	الإنفاق على التعليم كنسبة منGDP
2002	9.0	2.9
2003	9.1	2.9
2004	6.5	2.0
2005	5.8	1.9
2006	5.4	1.6
2007	4.1	1.2
2008	6.4	1.4
2009	8.7	2.6
2010	9.5	3.0
2011	8.7	2.5
2012	12.8	3.8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :
- احصاءات النقد العربي للسنوات(2011-2015)، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

ويمكن توضيح مؤشرات الانفاق الحكومي على التعليم في قطر من خلال الجدول الاتي:

جدول(6)مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم في قطر للمدة (2002-2012)

الميل الحدي		المرونة الدخلية		المرونة السكانية	
المعامل	الثابت	المعامل	الثابت	المعامل	الثابت
1.152 (0.918)	-0.425 (0.409)	1.404 (1.618)	-1.167 (1.113)	1.115 (0.524)	1.122 (0.696)
R^2=7.8% F=0.844 D.W.=0.921		R^2=20.8% F=2.618 D.W.=0.814		R^2=2.7% F=0.275 D.W.=1.014	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Minitab

ويتضح من النتائج المعروضة في جدول(6)الاتي:

1.لقد بلغت قيمة معامل الميل الحدي للأنفاق الحكومي على التعليم(1.152)هذا يعني ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(1)استتبعته عليه زيادة الانفاق الحكومي على التعليم(1.152)أي ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي كانت مخصصة لمواجهة الحاجات العامة عبر النفقات الحكومية على التعليم في قطر وهو معدل مرتفع بالقياس الى المعايير الدولية ويؤشر جملة من المسائل منها وجود علاقة وثيقة الصلة بين الانفاق الحكومي على التعليم وحجم الاقتصاد القومي وان الحكومة القطرية تجند نسبة لابأس بها من أية زيادة في الناتج المحلي الاجمالي لغرض اشباع حاجات التعليم.

2. ان قيمة معامل المرونة الدخلية كان اكبر من الواحد الصحيح بلغت(1.404%)وهو ما يشير الى ان الزيادة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(1%)سيسبب ارتفاعاً نسبياً

في الانفاق الحكومي على التعليم بمقدار(1.404)وهذا يعني ان تزايد الانفاق الحكومي على التعليم مع تزايد الدخل رافقه ارتفاع درجة استجابة النفقات الحكومية على التعليم للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي، أي ان النفقات الحكومية على التعليم في قطر كانت اكثر حساسية للتغيرات النسبية في الناتج المحلي الاجمالي أي انها تزداد بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومي نفسها. 3.ان قيمة(t)المحسوبة بالنسبة لمعادلة المرونة السكانية منخفضة واقل من الجدولية وهذا مايعكس عدم معنوية تاثير التغيرات السكانية في مقدار الانفاق الحكومي على التعليم في قطر، وهذا يعني ان الانفاق الحكومي على التعليم لايتاثر بالتغيرات السكانية وتؤشر هذة الاتجاهات ان الانفاق الحكومي على التعليم لايقدر بالاعتبارات السكانية.

تقدير وتحليل نتائج القياس: وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لاحتساب قيمة المعلمات على اعتبار انها الطريقة المثلى في إعطاء تقديرات خطية غير متحيزة وعند مستوى معنوية(5%)، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة(2002-2012)والخاصة بدول عينة الدراسة وبصيغتها اللوغارتمية تم التوصل إلى النتائج المدرجة في الجدول(7).

جدول(7) نتائج تقدير اثر الإنفاق الحكومي على التعليم في النمو الاقتصادي لدول العينة

الدولة	المعادلة	F	R^2	D.W
السعودية	Y=0.094+0.010 G/TG (0.119)(0.237)	0.05	6%	1.856
	Y=0.944+0.020G/GDP (2.011) (1.418)	2.012	16.8%	1.495
قطر	Y=1.025-0.070G/TG (3.928) (2.182)	4.761	32.3%	1.248
	Y=0.882+0.171G/GDP (3.359) (1.613)	2.601	20.6%	1.277
مصر	Y=1.017+0.065G/TG (7.625) (6.391)	40.840	80.3%	0.894
	Y=1.025+0.215G/GDP (5.285) (4.419)	19.531	66.1%	0.894

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Minitab.

يتضح من النتائج المعروضة في جدول(7)عدم معنوية تأثير الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق في السعودية باستثناء دولتي قطر ومصر،حيث بلغت قيمة(t) المحسوبة لمعاملات الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق في كل من قطر ومصر.ما قيمته(2.182)و(6.391)على التوالي تجاوز بذلك قيمتها الجدولية وهو ما يعكس معنوية تأثير الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق في النمو الاقتصادي في كلا الدولتين. كما ان مساهمة الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق في تفسير النمو الاقتصادي في قطر, وكما يبين معامل التحديد(R^2)الذي بلغت قيمته(32.3 %)وهو ما يؤشر الى ان(32.3%)من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي ناتجة عن الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق، اما فيما سيتعلق بمصر.فقد اظهرت النتائج ان معامل الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق قد بلغ(0.06)وبإشارة موجبة، وهو ما يشير الى ان الزيادة في الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق بمقدار(1%)سيتبعه زيادة في النمو الاقتصادي فقد اكدت ذلك قيمة معامل التحديد(R^2)والتي بلغت(80.3 %)ان الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق ومتغيرات اخرى قد ساهمت بما قيمته80.3 %من الزيادة في النمو الاقتصادي وربما جاء ذلك متوافقاً مع التاريخ الطويل لجمهورية مصر العربية في مجال

التعليم. كما بلغت قيمة F(40.840)عاكسة بذلك معنوية الانموذج بأكمله.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

1-يعد الإنفاق على التعليم هو احد المحاور المهمة في تحقيق تنمية شاملة في أي بلد من البلدان، ويتخذ هذا الانفاق الإنفاق على التعليم اشكالا مختلفة منها نفقات عمل التي تنفق على العاملون في قطاع التعليم ونفقات مادية والنفقات المتعلقة بالوسائل التعليمية.

2-ان الاستثمار بالتعليم يعد من انواع الاستثمارات الطويلة الاجل التي تتطلب فترة ليست بالقصيرة لتنعكس نتائجه في المتغيرات الاقتصادية.

3- ان الانفاق الحكومي في السعوديه قد يكون مستقراً للمدة المحددة مما يشهد كذلك ارتفاعاً وذلك بسبب عدم السماح للقطاع الخاص بالمشاركه في تقديم الخدمات التعليميه وحرص الدوله على تقديمها.

4- اما في مصر.فقد يكون توسع الكبير في القطاع الخاص وزيادة نسب الالتحاق بالمدارس الا انهُ شهد ثباتاً نسبياً لسنوات معينه وهذا يعني ان الانفاق الحكومي على التعليم يزداد وينخفض بكميات غير ثابتة.

5- وفي قطر تطور الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل على ان قطاع التربية والتعليم يحظى بأهمية كبيرة لدى الدولة وخاصة خلال السنوات الاخيرة مما يكون هذا التزايد في الانفاق يساعد الوزارة في تسارع في تطوير العملية التربوية وزيادة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التوصيات :

1- لابد للحكومة ان تتخذ بعين الاعتبار الظروف والاحوال المعاشية للطبقات ذات الدخول المحدودة عند استخدامها للسياسات الحديثة، لان هذه الفئة من المجتمع تحتل النسبة الكبيرة من اجمالي السكان وتعتمد بشكل كبير على النفقات الحكومية خصوصاً النفقات المتمثلة بالتعليم.

2- من الضروري على الدول العربية ان تركز ايراداتها المختلفة و على المصادر التي تتسم بالثبات والاستقرار لضمان استقرار النفقات الحكومية وبالتالي تودي الى زيادة النفقات التعليمية.

3- ان الانفاق الحكومي على التعليم يعد من الوسائل المهمه والضروريه للبلدان وذلك للتخلص من التخلف الاجتماعي والاقتصادي وزيادة الوعي الاقتصادي كما ان تكون هناك نفقات حكوميه تعمل على بناء مدارس حديثه واعادة وتأهل للمدارس السابقه وتشجيع الطلبه ذات الدخل المحدود وذلك لزيادة عدد السكان بين فتره وحين.

المصادر والمراجع REFERENCES

المصادر العربية :

1- عبدالمجيد، فتحي السيد يوسف، 2012، دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم(الحالة المصرية بالمقارنة ببعض التجارب الدولية، جامعة القاهرة، مصر.

2- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012، اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية، الكويت.

3- الاعرجي، كاظم سعد(2012)الدخل القومي والإنفاق على التعليم، المجلة العراقية للعلوم الادارية المجلد 8، الاصدار 81، جامعة كربلاء.

4- كبسور، عبد الرحمن عبد الله(2014)، التعليم واثره على التنمية الاقتصادية دراسة(مقارنة بين ولايتي النيل الابيض وجنوب كردفان)، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد 3 مارس.
5- تيراب والمهل، طارق عبد الله، عبد العظيم سليمان(2015)، تقييم الانفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة من(2000- 2013م)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 20،المجلد 16،السودان.
6- المسيلم، محمد يوسف(2004)،اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري المجلة التربوية العدد 71، الكويت.php. /vbi show thread .www.dr.saud- a.com.
7- اليونسكو ، 2016، التعليم من اجل البشر-والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع التقرير العالمي لرصد التعليم منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الرسائل والاطاريح :

1- احمد، داؤد عبد الجبار (2010)، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية(الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختاراً)حالة دراسية العراق للمدة(1990-2007)، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل(غير منشورة).
2- شرير، عزيزة عبد الله عبد القادر(2005)، واقع الانفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة خلال الفترة الزمنية (1995-2003)، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الاسلامية بغزة فلسطين(غير منشورة).

المؤتمرات:

1 – عامر، د. طارق عبد الرووف محمد(2006)تصوير مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة(الدول المتقدمة)بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثره على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدوال النامية، الجزائر.
2- بلتاجي، مروة(2013)التعليم العالي في مصر-بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير بحث كلية الادارة والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة.
3- الدقي، أ. د. نور الدين(2015)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس عشر-للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي للفترة (22-26)ديسمبر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنلوجيا والنقل البحري، مصر.

المصادر الانكليزية:

1.https://www.oecd.org/els/soc/PF1_2_Public_expenditure_education.pdf (OECD Family Database, oe.cd/fdb) .
2. Mekdad, Yousra,2014, Public spending on education and Economic Growth in Algeria: Causality Test, International Journal of Business and Management Vol